

Distr.: General
25 March 2011
Arabic
Original: English

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



مجلس التجارة والتنمية

لجنة التجارة والتنمية

الدورة الثالثة

جنيف، ٦-١٠ حزيران/يونيه ٢٠١١

البند ٥ من جدول الأعمال المؤقت

إدماج البلدان النامية في سلاسل الإمداد العالمية، بوسائل منها إضافة قيمة إلى صادراتها

مذكرة من أمانة الأونكتاد

موجز

أدت سلاسل الإمداد العالمية في العقود الثلاثة الأخيرة دوراً متزايد الأهمية في ربط البلدان النامية بالأسواق الدولية. وقد عملت هذه السلاسل في بداية الأمر في بضعة قطاعات اقتصادية مختارة، واقتصرت إلى حد بعيد على البلدان المتقدمة. وكانت مشاركة البلدان النامية في هذه السلاسل محدودة، حيث اقتصرت على العمليات الكثيفة العمالة. ومنذ تسعينات القرن الماضي، أتاح الانخفاض في تكاليف المعاملات العابرة للحدود - الناجم عن تحرير التجارة، والتقدم التكنولوجي، وأوجه التحسن في لوجستيات النقل وإدارته، والزيادة في القدرات الصناعية للبلدان النامية - اتساع نطاق سلاسل الإمداد العالمية، كما أتاح إدماج البلدان النامية تدريجياً في شبكات الإنتاج. وفي الوقت الحاضر، تحدث نسبة كبيرة من عمليات الإنتاج، المنفذة في إطار سلاسل الإمداد العالمية، في البلدان النامية. وتوفر هذه السلاسل فرصاً وتطرح تحديات بالنسبة للبلدان النامية ولمشاريعها. وبينما تيسر هذه السلاسل، إلى درجة كبيرة، الوصول إلى أسواق البلدان المتقدمة، فإنها تتطلب أيضاً مزيداً من الكفاءة والفعالية من جانب المورد. ولذا، من المهم للبلدان النامية أن تنفذ سياسات اقتصادية تعزز القدرة التنافسية لمشاريعها وتحسن في الوقت نفسه موثوقيتها

وكفاءتها. وفي الماضي، كانت القدرة التنافسية لمشاريع البلدان النامية تعتمد أساساً على السياسات التجارية - غالباً في شكل الوصول إلى الأسواق على أساس تفضيلي. ولم تعد السياسات التجارية كافية، رغم استمرار أهميتها. ولا يُعزى ذلك إلى تضائل الأفضليات وانخفاض التعريفات فحسب، وإنما أيضاً إلى النموذج التجاري لسلاسل الإمداد العالمية نفسها. وفي إطار هذه السلاسل، تتحدد القدرة التنافسية (ومن ثم خيارات تغيير الموقع الجغرافي أيضاً) وفقاً لمجموعة كبيرة من العوامل، أهمها نوعية السياسات التي تؤثر في بيئة الأعمال التجارية العامة. وتتعلق هذه السياسات بتطوير النقل والبنية التحتية، وتشجيع التنافس في مجال الخدمات اللوجستية وغيرها من الخدمات المتعلقة بالتجارة، وتعزيز سيادة القانون، وتحسين إجراءات الجمارك، وتقديم حوافز ضريبية وغير ذلك من الحوافز، فضلاً عن الاستثمار في رأس المال البشري الضروري للارتقاء على امتداد سلسلة القيمة. وفي هذا الصدد، تواجه أقل البلدان نمواً والبلدان الأخرى المنخفضة الدخل، في كثير من الأحيان، مواطن ضعف لا يستهان بها، حيث يستلزم تنفيذ هذه السياسات توافر موارد كبيرة ليست متوفرة في هذه البلدان. ولذلك، من شأن المساعدة الإنمائية الجيدة التوجيه أن تفيد في هذا الصدد. غير أن المساعدة الإنمائية لا تكفي ما لم توجد استراتيجية وطنية طويلة الأجل تهدف إلى تحسين بيئة الأعمال التجارية. وفي غياب السياسات الوطنية الداعمة للأعمال التجارية، ستواصل أقل البلدان نمواً والبلدان المنخفضة الدخل المشاركة في سلاسل الإمداد العالمية كبلدان موردة فقط للمكونات ذات القيمة المضافة المنخفضة، وهذا لا يسهم في تنمية هذه البلدان إلا بدرجة محدودة.

مقدمة

١ - قرر مجلس التجارة والتنمية، في دورته التنفيذية الخمسين^(١)، أن تتناول لجنة التجارة والتنمية موضوع إدماج البلدان النامية في سلاسل الإمداد العالمية، بوسائل منها إضافة قيمة إلى صادراتها. وقد أُعدّت هذه المذكرة لتيسير مناقشات اللجنة في إطار هذا البند من جدول الأعمال.

أولاً - استعراض عام

٢ - على مدى العقود الثلاثة الماضية، أدى التحرير التدريجي للمعاملات العابرة للحدود، والتقدم في تكنولوجيا الإنتاج وخدمات المعلومات، والتحسين في لوجستيات النقل وخدماته، إلى تقديم مزيد من الحوافز للشركات من أجل تجزئة عملياتها الإنتاجية ونقلها إلى أماكن جغرافية جديدة. ومن الشائع الآن، في العديد من الصناعات، أن توجد سلاسل عالمية للإمداد أو للإنتاج، حيث تؤدي استراتيجيات تخفيض التكلفة إلى إنتاج السلع باستخدام مدخلات وسيطة تأتي في أحيان كثيرة من عدة بلدان، وإلى امتداد هذه السلاسل إلى عدد متزايد من البلدان النامية.

٣ - ومن المنظور الاقتصادي، يتعلق ظهور سلاسل الإمداد العالمية بمفهوم الميزة النسبية. ومن شأن نقل عمليات الإنتاج (أي البحث والتطوير، والمفهوم، والتصميم، والتصنيع، والتغليف والتعبئة، والتسويق، والتوزيع، وبيع التجزئة) إلى مواقع جديدة في بلدان مختلفة أن يتيح للشركات عبر الوطنية أن تستفيد من أفضل الموارد البشرية أو المادية المتاحة في بلدان مختلفة من أجل في المحافظة على قدرتها التنافسية عن طريق زيادة إنتاجيتها وتقليل تكاليفها إلى أقل مستوى ممكن^(٢).

٤ - وتتاح للبلدان النامية وشركاتها فرص محتملة كبيرة نتيجة انضمامها إلى سلاسل الإمداد العالمية. والواقع أن اندماج البلدان النامية في هذه السلاسل أصبح دعامة مهمة لسياساتها الرامية إلى تحقيق التنمية القائمة على التصدير. ومن شأن سلاسل الإمداد العالمية أن تمكّن المنتجين ضمن الشبكة من اكتساب الخبرة الإدارية الحديثة والمعلومات التطبيقية بشأن التكنولوجيا ومعايير الجودة، مما يعزز قدرة المنتجين على المنافسة. كما أن هؤلاء المنتجين سرعان ما يكتسبون معلومات عن أنماط الطلب في الأسواق المرتفعة الدخل، وعن تفضيلات المستهلكين في هذه الأسواق^(٣). ومن شأن المشاركة في هذه السلاسل أن تحدث أيضاً آثاراً

(١) يحمل تقرير هذا الاجتماع الرمز TD/B/EX(50)/5.

(٢) الأونكتاد (٢٠١٠ أ).

(٣) Gereffi (1999); Altenburg (2000); Tewari (1998).

على الصعيد الاقتصادي للبلدان النامية، مثل التوظيف، وتحسين التكنولوجيا والمهارات، وزيادة القدرة الإنتاجية، وتنويع الصادرات لزيادة القيمة المضافة. ومن شأن هذه الآثار، بدورها، أن تعزز قدرة البلدان على جذب مزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر. وتفسّر هذه المكاسب المحتملة الاهتمام البالغ لرأسمي السياسات في العديد من البلدان النامية بإيجاد طرق لربط القطاع الخاص في بلدانهم بسلاسل الإمداد العالمية.

٥- ومع ذلك، فإن سلاسل الإمداد العالمية هي أساساً استراتيجية تجارية للشركات عبر الوطنية تحركها المصالح التجارية لهذه الشركات. ولا يمثّل انخفاض تكاليف العمالة وحده مبرراً كافياً لنقل بعض العمليات الإنتاجية لهذه الشركات إلى مواقع أخرى. وتعتمد سلاسل الإمداد العالمية أيضاً على شبكات معقّدة وتنافسية لتدفق السلع والمعلومات. ولا تستلزم المشاركة في العمليات وتحسينها على جميع مستويات السلاسل توافر المهارات التصنيعية فحسب، وإنما أيضاً تهئية البيئة المواتية للأعمال التجارية - وهي العناصر التي تفتقر إليها عادة البلدان النامية.

٦- ولسلاسل الإمداد العالمية هياكل مختلفة تبعاً لثلاثة عوامل رئيسية هي: (أ) جغرافية الروابط بين مختلف المهام في السلسلة وطبيعة هذه الروابط؛ (ب) توزيع السلطة فيما بين الشركات الرائدة (الشركات عبر الوطنية) والجهات الفاعلة الأخرى في السلسلة؛ (ج) دور المؤسسات والسياسات الحكومية في تنظيم العلاقات التجارية وتحديد الموقع الصناعي^(٤).

٧- ويتحدّد العامل الأول، أي الهيكل الجغرافي، بمدى تجزؤ عمليات الإنتاج وبتغيير موقعها. وبينما يختلف مدى التجزؤ من قطاع إلى آخر، فإن الخيار المتعلق بمكان نقل عمليات الإنتاج لا يعتمد على تكاليف الإنتاج والتجارة فحسب، وإنما أيضاً على الحجم المحتمل للسوق المحلية/الإقليمية، وكذلك على مدى القرب من الأسواق المرتفعة الدخل. كما أن مدى تكامل الأسواق المحلية مع الأسواق الإقليمية/الدولية - فيما يتصل بالسياسات التجارية وتطوير البنية التحتية - يتسم أيضاً بالأهمية.

٨- أما العامل الثاني، وهو توزيع السلطة فيما بين مختلف الشركات في سلاسل الإمداد العالمية، فيتجلى في اختلاف الهياكل التنظيمية لهذه السلاسل. فمن الممكن تصنيف هياكل هذه السلاسل وفقاً للعلاقة التي تربط بين المشتري (الشركة الرائدة) ومورديها من الشركات المصنّعة (الإطار ١). وتمثل حالة التكامل الرأسي أحد الطرفين حيث تمتلك الشركة الرائدة بعض مراحل التصنيع، في حين قد يشتري الموردون المتعاقد معهم أجزاء ومكونات معينة. أما الطرف الآخر فيتمثل في العلاقات التعاقدية الحرة، حيث لا يعرف المشترون ولا يمتلكون بالضرورة الشركات الموردة لهم. وثمة أنواع عديدة مختلفة من الهياكل التملّك في إطار الطيف العريض من العلاقات بين المشتري والموردين.

(٤) Sturgeon and Gereffi (2009).

٩- ويتعلق العامل الثالث بتدخل الحكومات. فثمة دور مهم تؤديه الحكومات في تيسير اندماج الشركات المحلية في سلاسل الإمداد العالمية. وقد لجأت الحكومات في كثير من الأحيان إلى السياسات التجارية التي تعزز القدرة التنافسية لمشاريعها، وذلك بالسعي إلى دخول الأسواق على أساس تفضيلي. والواقع أن السياسات التجارية، التي تخفض التكاليف التجارية، يمكنها أن تساعد على إدماج الشركات المحلية في سلاسل الإمداد العالمية. غير أن السياسات التجارية، وإن كانت مهمة، لم تعد تكفي في النموذج التجاري لسلاسل الإمداد العالمية. ومن الضروري أيضاً التخلص من الحواجز التجارية القائمة وراء الحدود^(٥). وعلاوة على ذلك، لا غنى عن السياسات الرامية إلى تحسين بيئة الأعمال التجارية العامة كي يتسنى يمكن تيسير اندماج الشركات المحلية في الأسواق التي تتزايد هيمنة سلاسل الإمداد العالمية عليها.

١٠- ويحدث العاملان الأولان تأثيرات خارجية على السياسات، وهما يعتمدان إلى حد بعيد على النموذج التجاري لأي قطاع اقتصادي معين. ولذلك تركز هذه الورقة بشكل خاص على تقديم بعض الأفكار المفيدة عن العامل الثالث، كي يتضح كيف يمكن للمؤسسات والسياسات الحكومية - لا سيما السياسات التجارية - أن تؤثر في مشاركة مشاريع البلدان النامية في سلاسل الإمداد العالمية، بما في ذلك تحسين العمليات والإنتاج وإضافة قيمة للصادرات، مع ما يترتب على ذلك من آثار على الاقتصاد بأكمله.

الإطار ١ العلاقة التي تربط بين "المشتري والمورد" في سلاسل الإمداد العالمية			
(ضعيفة)		(قوية)	
علاقة حرة مرتكزة على السوق		علاقة "غير مرنة" تكامل رأسي	
الشركة الرائدة (المشتري) لا تمتلك أيّاً من الشركات الموردة	الشركة الرائدة (المشتري) تحتفظ بدرجة ما من الارتباط بالشركات الموردة	الشركة الرائدة (المصنّعة) تمتلك الشركات الموردة بشكل مباشر أو غير مباشر	الشركة الرائدة (المشتري) لا تمتلك أيّاً من الشركات الموردة
مستوى منخفض من المتطلبات التكنولوجية، كثيفة العمالة، مواصفات تصميم منخفضة	مستوى منخفض من المتطلبات التكنولوجية، كثيفة العمالة، مواصفات تصميم عالية	مستوى عال من المتطلبات التكنولوجية، مواصفات تصميم عالية، كثيفة العمالة أو كثيفة رأس المال	مستوى منخفض من المتطلبات التكنولوجية، كثيفة العمالة، مواصفات تصميم منخفضة
وفورات الإنتاج الكبير	تنوع الاقتصادات	وفورات الإنتاج الكبير وتنوع الاقتصادات	وفورات الإنتاج الكبير

(٥) الأونكتاد (٢٠٠٦).

قطاعات المنتجات	السلع الاستهلاكية غير المعمرة	السلع الاستهلاكية غير المعمرة	السلع الاستهلاكية المعمرة
خصائص المنتجات	منتجات موحدة وغير متميزة (مثل الملابس والأجهزة الإلكترونية ولعب الأطفال)، ذات دورة حياة طويلة أو قصيرة	منتجات محددة لازمة للتصميم أو للعمليات أو لأغراض أخرى (مثل تصميم الملابس، والأحذية، والأجهزة الإلكترونية)، دورة حياة قصيرة	ذات نوعية خاصة (مثل قطع غيار السيارات ومكوناتها وتجميعها)، دورة حياة طويلة
خصائص المشتري	كبار تجار التجزئة (أسعار منخفضة)	المشترون الدوليون (مثل شبكات الإنتاج المثلثية)	أصحاب العلامة التجارية
موقع الموردين	البلدان النامية المنخفضة الدخل	البلدان النامية المنخفضة الدخل أو المتوسطة الدخل	البلدان النامية المتوسطة الدخل أو المرتفعة الدخل
نقل التكنولوجيا بين المشتري والمورد	غير مرجح	مرجح	ضروري
مستمد من: Kaplinsky (٢٠٠٥) و Milberg (٢٠٠٤).			
ملحوظة: يشيع الارتباط الحر المرتكز على السوق بين المشتري والمورد في الصناعات التي تتطلب تكنولوجيا بسيطة وتقنيات موحدة كثيفة العمالة، والتي تكون فيها المنتجات ذات مواصفات موحدة. وبزيادة متطلبات الإنتاج والعمليات، أو بزيادة تمايز المنتجات النهائية، تزداد أيضاً احتياجات إدارة السلسلة، مما يقوي الارتباط بين المشتري والمورد. ويلاحظ بشكل عام تزايد عدد البلدان المنخفضة الدخل بين الموردين المنخفضي التكلفة للمنتجات غير المتميزة، ويتزايد عدد البلدان النامية ذات الدخل المتوسط إلى المرتفع بين موردي المنتجات الأكثر تمايزاً.			

ثانياً - نشوء سلاسل الإمداد العالمية في البلدان النامية

١١ - رغم أن استخدام الشركات الرائدة للموردين الخارجيين يعود إلى عدة عقود مضت، لم يصبح إسناد عمليات الإنتاج إلى جهات خارجية سمة للنماذج التجارية إلا في أواخر ثمانينات القرن الماضي. واقتصر ذلك في بداية الأمر على بضعة قطاعات، كالمنسوجات والملابس والأجهزة الإلكترونية، ولكن في أوائل التسعينات كانت حركة العولمة آخذة في التسارع (حيث عززت الشركات ميزتها التنافسية عن طريق الاستعانة بمصادر خارجية على الصعيد العالمي) وشملت هذه الحركة صناعات مختلفة وشركات ناشئة في عدد من البلدان النامية. وأشار Gereffi و Korzeniewicz (١٩٩٤)، في واحدة من أولى الدراسات الشاملة التي تناولت السيناريوهات الجديدة في مجال الإنتاج العالمي، إلى أنه: "في مجال الصناعة العالمية

اليوم، عادة ما تشترك العديد من البلدان في إنتاج سلعة واحدة، بحيث يؤدي كل بلد المهام التي يتمتع فيها بميزة من حيث التكلفة".

١٢- وخلال معظم عقد تسعينات القرن الماضي، كانت عمليات نقل الموقع وتجزئة الإنتاج تقتصر على الجوانب الأقل تعقيداً والأكثر كثافة في استخدام اليد العاملة ضمن عملية الإنتاج. وظلت الشركات الرائدة (الشركات عبر الوطنية) تؤدي في تلك الفترة معظم عمليات التجميع وإنتاج المكونات التي تستلزم مهارات تقنية وخبرة فنية. ومنذ ذلك الوقت، أسهم التقدم المحرز في عدد من المجالات إسهاماً كبيراً في إنشاء سلاسل الإمداد العالمية. ويتمثل أول الإنجازات في التقدم السريع في تكنولوجيا الإنتاج، مما مكّن الصناعات المختلفة من زيادة تجزئة سلاسل إنتاجها. وثاني الإنجازات هو الخفض الكبير لتكاليف المعلومات، مما أنشأ علاقة أكثر فعالية من حيث الكلفة بين المشتري والمورد. وثالث هذه الإنجازات هو الانخفاض العام في تكاليف التجارة، سواء في بلدان المنشأ أم البلدان المضيفة^(٦). وتحدد دراسة أجرتها مؤخراً اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ تدابير وسياسات تيسير التجارة التي يمكن أن تكون الأكثر فعالية في تخفيض التكاليف التجارية غير الجمركية المتعلقة بالسياسات. وتقترح الدراسة أن "تحسين كفاءة الموانئ (الربط بخطوط النقل البحري النظامي) والوصول إلى مرافق تكنولوجيا المعلومات والاتصال هما لا غنى عنهما لتخفيض التكاليف التجارية"^(٧). وكانت هذه التطورات بمثابة حوافز قوية للشركات الرائدة على نقل مواقع إنتاجها، بما في ذلك نقل العمليات الإنتاجية الأكثر تعقيداً. ويشهد الوقت الحالي إنتاج عدد كبير من السلع في مصنع عالمي بحق - حيث تُصمم المنتجات في بلد وتُجمع في بلد آخر وتُنتج الأجزاء والمكونات في بلد ثالث.

١٣- ولا يقتصر نقل العمليات الإنتاجية على عمليات التصنيع فقط، وإنما يشمل الخدمات أيضاً. ورغم أن نقل الخدمات إلى الخارج لا يزال وثيق الارتباط بالعمليات التي تتطلب مهارات بسيطة، تتزايد أيضاً عملية نقل أنواع الخدمات التي تتطلب مهارات متوسطة وعالية إلى الخارج (الإطار ٢). وقد يؤدي تزايد الاتجاه نحو نقل هذه الأنواع من الخدمات إلى الخارج إلى إتاحة فرص كبيرة أمام البلدان النامية القادرة على تلبية هذا الطلب من حيث رأس المال البشري.

(٦) Jones, Comfort and Eastwood (2005).

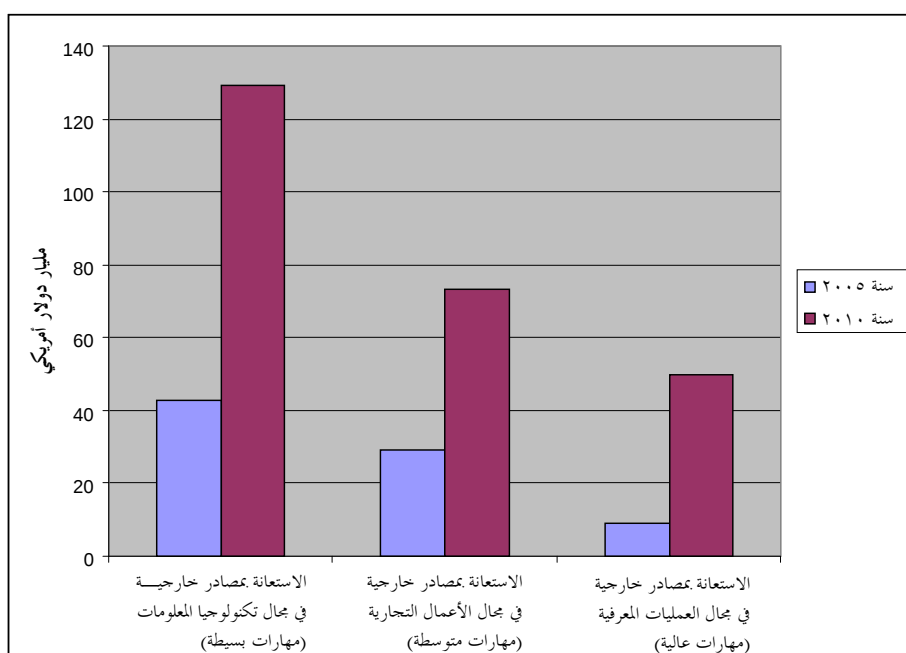
(٧) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ (٢٠١١).

الإطار ٢

نقل الخدمات إلى الخارج

انطلاقاً من مستوى افتراضي مقداره صفر، يلاحظ تزايد سريع في وتيرة نقل الخدمات إلى الخارج منذ بداية القرن الحالي. ولا تتوافر بيانات دقيقة عن قيمة الخدمات الخارجية، وإن كانت تقديرات عام ٢٠١٠ تشير إلى أن حجمها العام يتراوح بين ٢٥٠ و ٣٠٠ مليار دولار (Gereffi and Fernandez-Stark, 2010). وبالإضافة إلى قطاعات الخدمات التقليدية، يتزايد أيضاً نقل الخدمات الوثيقة الصلة بعمليات التصنيع إلى الخارج. وبفضل التقدم التكنولوجي، أصبح من الممكن الآن فصل بعض الخدمات، مثل البحث والتطوير والتصميم والتطوير وغير ذلك من الأنشطة القائمة على الاستخدام الكثيف للمعلومات، عن عملية التصنيع ونقلها إلى الخارج بصورة فعالة. ورغم أن نقل الخدمات لا يزال وثيق الارتباط بالخدمات التي تتطلب مهارات بسيطة، يتزايد أيضاً نقل أنواع الخدمات التي تتطلب مهارات متوسطة وعالية إلى الخارج.

الخدمات المنقولة إلى الخارج بحسب قطاعات الخدمات (٢٠١٠ و ٢٠٠٥)



المصدر: Gereffi and Fernandez-Stark (2010)، استناداً إلى بيانات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

ملحوظة: تشمل الاستعانة بمصادر خارجية في مجال تكنولوجيا المعلومات القطاع الذي يتطلب مستوى أقل من المهارات (تطوير البرمجيات، وإدارة التطبيقات والهياكل الأساسية، والاستشارة في مجال تكنولوجيا المعلومات، وما إلى ذلك). أما الاستعانة بمصادر خارجية في مجال الأعمال التجارية فتغطي القطاع الذي يتطلب مستوى متوسطاً من المهارات (إدارة المشاريع وإدارة الموارد البشرية وموارد العملاء). وأما الاستعانة بمجتهات خارجية في مجال العمليات المعرفية فيغطي القطاع الذي يتطلب مهارات عالية (الاستشارة الإدارية، واستخبارات السوق، والخدمات القانونية).

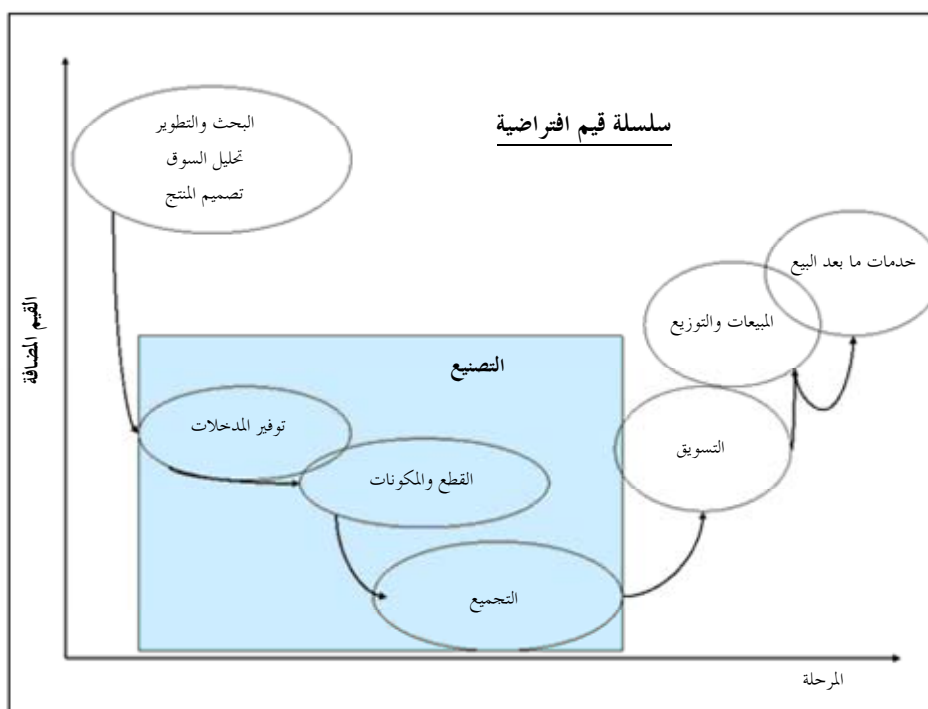
١٤ - ويُلاحظ، كما سيناقش لاحقاً، أن عدداً متزايداً من البلدان النامية، لا سيما في شرق وجنوب شرق آسيا، تعزز مشاركتها في سلاسل الإمداد العالمية في إطار استراتيجياتها الرامية إلى تحقيق النمو القائم على التصدير، وهي سياسات تشمل سياسات صناعية وتجارية واستثمارية مترابطة. وتتمثل الأهداف الرئيسية لهذه البلدان فيما يلي: (أ) زيادة اندماجها في الاقتصاد العالمي؛ (ب) تنويع صادراتها من السلع لتشمل المصنوعات والخدمات ذات القيمة المضافة الأعلى؛ (ج) توفير فوائد إنمائية على صعيد الاقتصاد ككل في شكل فرص عمل أفضل ومستويات معيشية أعلى وذلك على نحو تدريجي، وهو أهم الأهداف. وقد نجح عدد كبير من المشاريع في البلدان النامية في دخول قطاعات التصنيع الكثيفة العمالة في سلاسل الإمداد العالمية. ويلاحظ أن معظم هذه المشاريع هي في البلدان النامية المتوسطة الدخل.

١٥ - ومع ذلك، لا يزال الغموض يكتنف الآثار الإنمائية الطويلة الأجل للمشاركة في سلاسل الإمداد العالمية. فبعد عقدين من البناء المكثف لسلاسل الإمداد العالمية، تتفاوت تجارب البلدان النامية في المشاركة في هذه السلاسل. فمن حيث الأساس، تُعد سلاسل الإمداد العالمية استراتيجية تجارية تنتهجها الشركات عبر الوطنية، ومن غير السهل مطلقاً دمج المصالح التجارية لشركة عالمية في استراتيجيات تهدف إلى تحقيق تقدم اجتماعي اقتصادي طويل الأجل للبلدان النامية المشاركة في هذه السلاسل. وربما تتمثل أكبر التحديات التي تواجه البلدان النامية (لا سيما البلدان الأصغر حجماً والأقل تقدماً) ومشاريعها فيما يلي: (أ) ضمان تقدمها التدريجي من حيث القيمة المضافة في سلاسل الإمداد العالمية (على النحو المبين في الشكل ١)؛ (ب) تمكين المشاريع المحلية المشاركة في سلاسل الإمداد العالمية من ارتقاء السلم التكنولوجي؛ (ج) تحقيق آثار إنمائية على صعيد الاقتصاد ككل نتيجة للاندماج في سلاسل الإمداد العالمية.

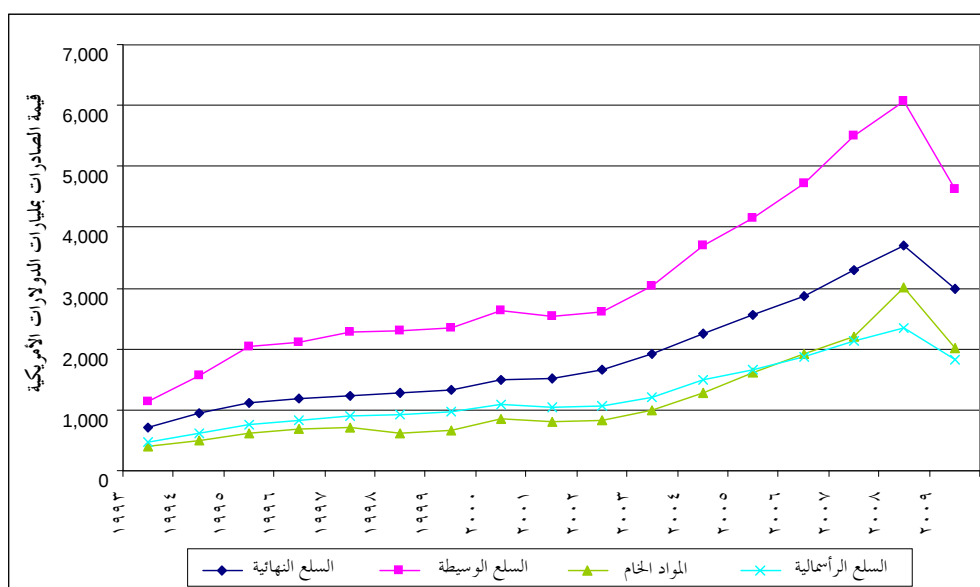
ثالثاً - سلاسل الإمداد العالمية: اتجاهات التجارة الدولية

١٦ - يمكن استخلاص بعض المعلومات المفيدة عن نشأة سلاسل الإمداد العالمية من خلال تحليل بيانات التجارة. ونظراً إلى أن هذه السلاسل تتسم بالتجزؤ، فإن القيمة الكلية للتجارة في المنتجات الوسيطة ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالتوسع في هذه المنتجات. ويبين الشكل ٢ قيمة التجارة الدولية في المنتجات الوسيطة بالمقارنة مع قيمة التجارة في المنتجات الأخرى.

الشكل ١
القيمة المضافة في سلاسل الإمداد العالمية



الشكل ٢
اتجاهات التجارة الدولية



المصدر: حسابات أجرتها أمانة الأونكتاد استناداً إلى قواعد بيانات نظام الحل العالمي للتجارة المتكاملة/نظام التحليلات والمعلومات التجارية.

١٧- وتشكل التجارة في المنتجات الوسيطة نحو ٤٠ في المائة من التجارة العالمية في السلع. وقد ازدادت التجارة الدولية في السلع الوسيطة من نحو ١ تريليون دولار في عام ١٩٩٣ إلى نحو ٦ تريليونات دولار في عام ٢٠٠٨، قبل أن تنخفض أثناء أزمة عام ٢٠٠٩. وفي هذا السياق، يتزايد تجزؤ سلاسل الإمداد العالمية بين عدد أكبر من البلدان، حيث يشارك كل بلد في مرحلة من مراحل عملية التجميع. ويؤدي ذلك إلى عبور القطع والمكونات لحدود عدة بلدان قبل أن تصبح جزءاً من المنتج النهائي.

١٨- وقد تطورت سلاسل الإمداد العالمية، فبعد أن كانت تقتصر في الغالب على البلدان المتقدمة، أخذ وجودها يتزايد في البلدان النامية. وفي أوائل تسعينات القرن الماضي، كان أكثر من نصف حركة التجارة العالمية في السلع الوسيطة تدور بين البلدان المرتفعة الدخل، ونحو ١٠ في المائة فقط بين البلدان النامية. وفي عام ٢٠٠٨، بلغت التجارة في السلع الوسيطة بين الشمال والجنوب وبين الجنوب والشمال نحو ٤٠ في المائة من التجارة في هذه السلع، وكانت نسبة ٢٠ في المائة أخرى من هذه التجارة فيما بين البلدان النامية نفسها (الجدول ١). ورغم ما سببته الأزمة الاقتصادية التي حدثت في عام ٢٠٠٩ من انخفاض حاد في تجارة المنتجات الوسيطة، تواصل الاتجاه نحو تعزيز وجود البلدان النامية في مجال التصنيع العالمي وفي تجارة المنتجات الوسيطة.

الجدول ١

التجارة العالمية في المنتجات الوسيطة

القيمة (مليارات الدولارات)		النسب المئوية			
المتوسط	المتوسط	المتوسط	المتوسط	المتوسط	المتوسط
١٩٩٤/١٩٩٣	٢٠٠٨/٢٠٠٧	٢٠٠٩	١٩٩٤/١٩٩٣	٢٠٠٨/٢٠٠٧	٢٠٠٩
٧٨٠,٧	٢ ٣٨٧,٢	١ ٧٠٤,٢	٥٨	٤١	٤٠
٢٥٤,٥	١ ٢٢٢,٣	٩٢٢,٤	١٩	٢١	٢٢
١٩١,٣	١ ٠٧٤,٣	٧٥٨,٥	١٤	١٩	١٨
١٢٥,٨	١ ٠٩٨,٦	٨٨٧,٥	٩	١٩	٢١

المصدر: حسابات أجرتها أمانة الأونكتاد استناداً إلى قواعد بيانات نظام الحل العالمي للتجارة المتكاملة/نظام التحليلات والمعلومات التجارية.

١٩- ولا يأخذ اندماج البلدان النامية في سلاسل الإمداد العالمية شكلاً موحداً، وإنما يتوقف إلى حد بعيد على مستوى دخل هذه البلدان (الجدول ٢). وتصل صادرات الشريحة العليا للبلدان المتوسطة الدخل من المنتجات الوسيطة إلى أكثر من نصف الصادرات الكلية للبلدان النامية من هذه المنتجات. وعلى المستوى الإقليمي، تصل حصة إقليم شرق وجنوب شرق آسيا من صادرات المنتجات الوسيطة إلى نحو ثلثي صادرات البلدان النامية من هذه المنتجات. وتمثل صادرات أمريكا اللاتينية وأوروبا الشرقية (بما في ذلك البلدان التي تمر

اقتصاداتها بمرحلة انتقالية) نسبة ٣٠ في المائة أخرى من صادرات البلدان النامية من هذه المنتجات. أما الجزء المتبقي فتشترك فيه أقاليم جنوب آسيا وغرب آسيا وشمال أفريقيا وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى التي لا تزال مشاركتها في سلاسل الإمداد العالمية محدودة رغم تزايدها.

الجدول ٢

صادرات المنتجات الوسيطة من البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، بحسب الأقاليم وفئات الدخل

فئة الدخل/الإقليم	القيمة بمليارات الدولارات			معدل النمو السنوي (١٩٩٣-٢٠٠٨)
	متوسط عامي ١٩٩٣ و ١٩٩٤	متوسط عامي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩	٢٠٠٩	
البلدان المرتفعة الدخل	١ ٠٣٥,٢	٣ ٦٠٩,٥	٢ ٦٢٦,٥	٨,٧٪
الشريجة العليا من البلدان المتوسطة الدخل	٢٢٣,٩	١ ١٧٣,٨	٨٨٦,٢	١١,٧٪
الشريجة الدنيا من البلدان المتوسطة الدخل	٦٥,٢	٧٩٨,٢	٦٢٢,٣	١٨,٢٪
البلدان المنخفضة الدخل	٢٨,١	٢٠٠,٧	١٣٧,٥	١٤,٠٪
الإجمالي	١ ٣٥٢,٣	٥ ٧٨٢,٢	٤ ٢٧٢,٥	١٠,٢٪
أقاليم البلدان النامية				
شرق وجنوب شرق آسيا	١٩٢,٠	١ ٣٤٣,١	١ ٠٧٥,٢	١٣,٨٪
أوروبا الشرقية	٤٠,٨	٣٧٢,٣	٢٣١,١	١٥,٩٪
أمريكا اللاتينية	٥٨,٣	٢٧٩,٠	٢٢٠,٥	١١,٠٪
الشرق الأوسط/شمال أفريقيا	٤,١	٣٧,٢	٢٤,٩	١٥,٨٪
جنوب آسيا	٩,٧	٧٤,٢	٤٩,٣	١٤,٥٪
أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى	١٢,٢	٦٧,٠	٤٥,٠	١٢,٠٪

المصدر: حسابات أجرتها الأونكتاد استناداً إلى قواعد بيانات نظام الحل العالمي للتجارة المتكاملة/نظام التحليلات والمعلومات التجارية.

٢٠- ولا تزال مشاركة البلدان النامية في سلاسل الإمداد العالمية تنحصر في توفير الإمدادات لأسواق البلدان المتقدمة. ورغم أن شبكات الإنتاج بين الجنوب والجنوب في تزايد، فلها أقل تقدماً نسبياً وتقتصر أساساً على شرق وجنوب شرق آسيا. وفي الوقت الحاضر، تبلغ التجارة في المنتجات الوسيطة في منطقة شرق وجنوب شرق آسيا نحو ٩,٦ في المائة من التجارة العالمية في هذه المنتجات (بعد أن كانت ٦,١ في المائة في عام ١٩٩٣).

وتقل الأرقام المتعلقة بمنطقتي أوروبا الشرقية وأمريكا اللاتينية بنسبة كبيرة (نحو ١,٩ و ١,١ في المائة على التوالي). وتتخلف المناطق الأخرى عن هذا المستوى، حيث يقل حجم تجارتها الإقليمية عن ٠,٢ في المائة من التجارة العالمية في المنتجات الوسيطة. ولا تزال سلاسل الجنوب - الجنوب التي تغطي عدة أقاليم أقل تقدماً بكثير، بما في ذلك السلاسل الموجودة في إقليم شرق وجنوب شرق آسيا (الجدول ٣).

الجدول ٣

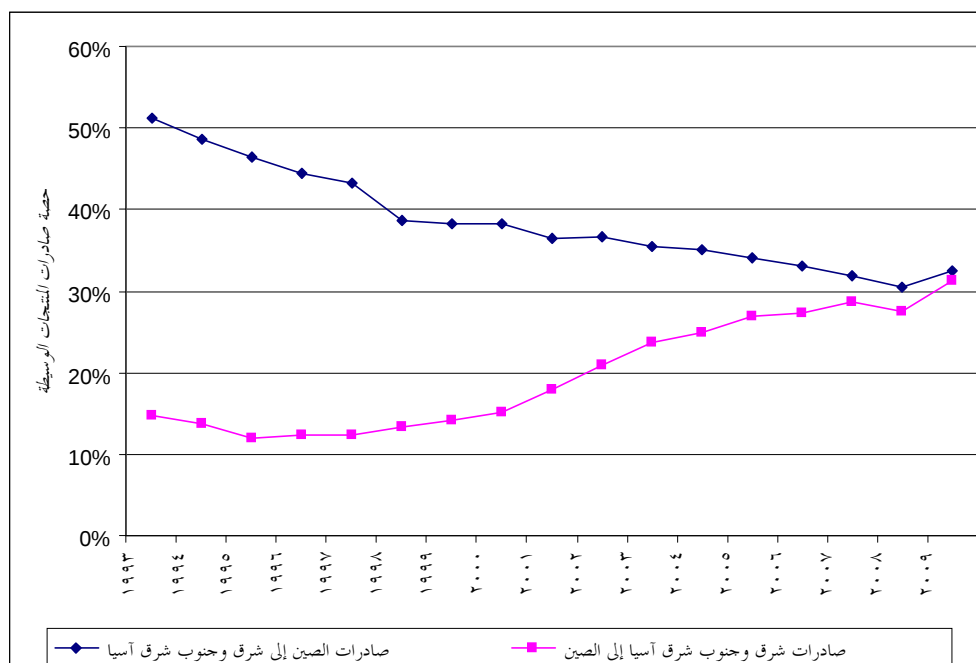
توزع التجارة العالمية في المنتجات الوسيطة في مختلف الأقاليم (٢٠٠٨)

الإقليم	البلدان المرتفعة الدخل	شرق وجنوب شرق آسيا	أوروبا الشرقية ورابطة الدول المستقلة	أمريكا اللاتينية	غرب آسيا وشمال أفريقيا	أفريقيا جنوب آسيا	أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى	جميع المستوردين
البلدان المرتفعة الدخل	٤٠,٣٪	١٠,٤٪	٤,٠٪	٣,٧٪	١,٨٪	١,١٪	٠,٦٪	٦٢٪
شرق وجنوب شرق آسيا	١٠,١٪	٩,٦٪	٠,٩٪	١,٢٪	٠,٥٪	٠,٦٪	٠,٣٪	٢٣٪
شرق أوروبا ورابطة الدول المستقلة	٣,٢٪	٠,٤٪	١,٥٪	٠,٢٪	٠,٥٪	٠,١٪	٠,٠٪	٦٪
أمريكا اللاتينية	٢,٩٪	٠,٦٪	٠,١٪	١,١٪	٠,١٪	٠,٠٪	٠,١٪	٥٪
غرب آسيا وشمال أفريقيا	٠,٩٪	٠,١٪	٠,٢٪	٠,٠٪	٠,٢٪	٠,١٪	٠,٠٪	٢٪
جنوب آسيا	٠,٨٪	٠,٣٪	٠,٠٪	٠,١٪	٠,١٪	٠,١٪	٠,١٪	١٪
أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى	٠,٧٪	٠,٢٪	٠,٠٪	٠,٠٪	٠,٠٪	٠,١٪	٠,٢٪	١٪
جميع المصدرين	٥٩٪	٢٢٪	٧٪	٦٪	٣٪	٢٪	١٪	١٠٠٪

المصدر: حسابات أجرتها أمانة الأونكتاد استناداً إلى قواعد بيانات نظام الحل العالمي للتجارة المتكاملة/نظام التحليلات والمعلومات التجارية.

٢١ - ولا يتسم هيكل سلاسل الإمداد العالمية بالجمود، بل إنه يتطور بمرور الوقت كي يستفيد من التغيرات التي تطرأ على التكاليف النسبية وعلى البيئتين الاقتصادية والسياساتية. وفي حالة إقليم شرق وجنوب شرق آسيا، تُظهر البيانات تزايد أهمية الصين كمركز تجميع قوي (الشكل ٣). ومن حيث القيم النسبية، يُلاحظ أن صادرات الصين من المنتجات الوسيطة إلى الإقليم في تراجع مستمر منذ أوائل التسعينات. ورغم ذلك، تزايدت أهمية الصين بالنسبة إلى الموردين الإقليميين للمنتجات الوسيطة. وقد يدل ذلك على أن سلاسل الإمداد العالمية تزيد من تجزؤ عمليات الإنتاج، حيث تُتوطَّن عمليات التجميع في الصين في الوقت الذي تنقل فيه عملية توريد القطع والمكونات إلى بلدان أخرى في الإقليم.

الشكل ٣
تجارة الصين في المنتجات الوسيطة في إقليم شرق وجنوب شرق آسيا



المصدر: حسابات أجرتها أمانة الأونكتاد استناداً إلى قواعد بيانات نظام الحل العالمي للتجارة المتكاملة/نظام التحليلات والمعلومات التجارية.

٢٢- وكانت عملية نقل أنشطة الإنتاج في مختلف الصناعات تنظم في كثير من الأحيان بحيث تستفيد من الميزة النسبية لكل بلد في قطاعات محددة (سواء من حيث الموارد المتاحة أو من حيث الآليات التي تحركها السياسات) مع إنشاء تخصصات إقليمية (الجدول ٤). فمثلاً، كانت القوة العاملة الأعلى كفاءة والوفيرة نسبياً إحدى القوى التي تكمن وراء ظهور إقليم شرق وجنوب شرق آسيا كمورد لمنتجات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (فبحر نصف صادرات المنتجات الوسيطة في الإقليم هي منتجات لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات). وبالمثل، يعتبر القرب الجغرافي وسهولة الوصول إلى أسواق المستهلكين دون دفع جمارك من العوامل المحددة لعملية نقل صناعة السيارات إلى أمريكا اللاتينية وأوروبا الشرقية. وأخيراً، يُعد انخفاض تكاليف العمالة أحد العوامل وراء نقل سلاسل الإنتاج العالمية في مجال المنسوجات والملابس في جنوب آسيا وشمال أفريقيا (نحو ٦٠ في المائة من جميع صادرات هذه المناطق من المنتجات الوسيطة تأتي من قطاع المنسوجات والملابس).

الجدول ٤

تشكيلة صادرات المنتجات الوسيطة في مختلف الصناعات والأقاليم

الصناعة	البلدان المرتفعة الدخل	شرق وجنوب شرق آسيا	شرق أوروبا ورابطة الدول المستقلة	أمريكا اللاتينية وشمال أفريقيا	غرب آسيا	جنوب آسيا	أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى
المنسوجات والملابس	٥٪	١٤٪	٩٪	٩٪	٤٣٪	٦٥٪	١٧٪
آلات توليد الطاقة	٧٪	٢٪	٨٪	٦٪	٤٪	٤٪	٥٪
آلات سباكة المعادن	٢٪	١٪	١٪	صفر٪	١٪	١٪	١٪
آلات صناعية عامة	١٢٪	٥٪	٨٪	٧٪	٤٪	٦٪	١٨٪
تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	١٨٪	٤٩٪	٢٢٪	٢٨٪	٧٪	٧٪	٦٪
آلات كهربائية	٧٪	٩٪	١١٪	١٠٪	١١٪	٤٪	٤٪
مركبات الطرق	٢٤٪	٥٪	٢١٪	٢٥٪	٢١٪	٦٪	٣١٪
الأثاث ومكوناته	٢٪	٣٪	٦٪	٣٪	٢٪	١٪	٣٪
صناعات أخرى	٢٤٪	١٢٪	١٣٪	١٣٪	٧٪	٦٪	١٦٪
قيمة صادرات المنتجات الوسيطة بمليارات الدولارات الأمريكية	٣ ٧٣٩,١	١ ٩٣١,٥	٢ ٤٦,٦	٢ ٦٢,٩	٨٩,٩	٨٢,٠	٢٤,٥

المصدر: حسابات أجرتها أمانة الأونكتاد استناداً إلى قواعد بيانات نظام الحل العالمي للتجارة المتكاملة/نظام التحليلات والمعلومات التجارية.

٢٣- وتدل هذه الاتجاهات في تدفقات التجارة على أن نقل موقع عمليات الإنتاج في سلاسل الإمداد العالمية لا يتوقف على الموارد المتاحة وتكاليف العمالة والإنتاجية فحسب، وإنما أيضاً على السياسات التجارية والسياسات الاقتصادية الأخرى.

رابعاً - سلاسل الإمداد العالمية: السياسات التجارية والاقتصادية

٢٤- تؤثر السياسات التجارية تأثيراً مباشراً في اندماج الشركات في سلاسل الإمداد العالمية، بطريقتين رئيسيتين. فأولاً، يمكن للسياسات التجارية أن تزيد تكاليف المدخلات. كما أن التعريفات الجمركية المفرطة التي تفرض على المنتجات الوسيطة تجعل البلدان أقل جذباً للاستثمار العالمي وتضر بعملية التوطين المحلي لأنشطة الإنتاج. وثانياً، من شأن الشروط غير المواتية للوصول إلى الأسواق أن تضع شركات التجميع في وضع غير موات نسبياً فيما يتصل بتوزيع المنتجات النهائية على المستهلكين. ولتقليل هذه التكلفة إلى أقل حد ممكن، عادة ما تفضل الشركات الرائدة نقل المراحل النهائية لسلاسل الإمداد العالمية إلى بلدان لا تفرض جمارك أو تكفل الوصول التفضيلي إلى الأسواق النهائية. ويمثل ذلك أحد أسباب اعتبار اتفاقات التجارة التفضيلية، التي تعزز فرص الوصول إلى أسواق البلدان المتقدمة، مُحَدِّدات مهمة في عملية التوطين المحلي لأنشطة الإنتاج. ويمثل اتفاق منظمة التجارة العالمية المتعلق بتكنولوجيا المعلومات استجابة سياسية أخرى، حيث ألغى التعريفات الجمركية المفروضة في إطار شروط الدولة الأكثر رعاية على مجموعة كبيرة من المعدات الحاسوبية

(منها شبه الموصّلات والبرامجيات)، وكذلك على معدات الاتصالات السلكية واللاسلكية وبعض معدات المكاتب. وتمثل هذه السلع نسبة مهمة في التجارة الدولية، حيث وصلت قيمتها في عام ٢٠٠٨ إلى نحو ٤ تريليونات دولار. ووصل عدد الدول الأعضاء في الاتفاق المتعلق بتكنولوجيا المعلومات إلى ٧٣ دولة من البلدان المتقدمة والنامية، ويغطي الاتفاق نحو ٩٧ في المائة من التجارة العالمية في منتجات تكنولوجيا المعلومات.

٢٥- وعادة ما تركز السياسات التجارية على حماية المنتجات النهائية لا المنتجات الوسيطة. ويمنح ذلك ميزة لتوطين المراحل الأخيرة لعمليات الإنتاج في أسواق المستهلكين. وتمثل التعريفات الجمركية المنخفضة نسبياً المفروضة على المنتجات الوسيطة حافزاً قوياً على استيراد هذه المنتجات (مما يشجع على إنتاجها في البلدان النامية). ومن ناحية أخرى، تمثل التعريفات الجمركية المرتفعة المفروضة على المنتجات النهائية حافزاً على توطين عملية التجميع في أسواق المستهلكين الكبيرة (أو الكبيرة المحتملة)، أو في بلدان تتمتع بفرص الوصول الحر إلى أسواق المستهلكين. ويعبرُ عموماً عن هذا الاتجاه، الذي تترادف فيه التعريفات الجمركية على امتداد مراحل سلسلة الإنتاج، بتصاعد التعريفات الجمركية. ويُستخدم تصاعد التعريفات الجمركية لتوفير ميزة للشركات المحلية المشاركة في تجميع المنتجات النهائية ذات القيمة المضافة الأعلى لا للشركات المشاركة في توفير المنتجات الوسيطة ذات القيمة المضافة المنخفضة.

الجدول ٥

متوسط التعريفات الجمركية المطبقة فعلياً على صناعات مختارة (المنتجات النهائية والوسيطة)

متوسط التعريفات المطبقة على:		
الصناعة	المنتجات النهائية	المنتجات الوسيطة
المنسوجات والملابس	٧,١	٣,١
آلات توليد الطاقة	٣,٦	١,٩
آلات سباكة المعادن	٤,٣	٢,٤
آلات صناعية عامة	٢,٩	٣,٢
تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	٢,٦	١,٤
آلات كهربائية	٢,٨	٣,١
مركبات الطرق	٥,٦	٣,٣
الأثاث ومكوناته	٢,١	١,٥
صناعات أخرى	٢,٧	١,٩
الإجمالي	٤,٣	٢,٢

المصدر: حسابات أجرتها الأونكتاد استناداً إلى قواعد بيانات نظام الحل العالمي للتجارة المتكاملة/نظام التحليلات والمعلومات التجارية.

٢٦- وبوجه عام، فإن التعريفات الجمركية المفروضة على المنتجات النهائية هي أعلى من التعريفات المطبقة على المنتجات الوسيطة (الجدول ٥). وباستثناء قطاعين اثنين (هما الصناعة العامة والآلات الكهربائية)، تعتبر التعريفات الجمركية المطبقة على المنتجات النهائية أعلى في جميع الصناعات الأخرى. وتؤدي التعريفات الجمركية المنخفضة إلى نقل مواقع عمليات الإنتاج في صناعات مثل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، في حين تؤدي التعريفات الجمركية المرتفعة المفروضة على مركبات الطرق دوراً في الإبقاء على جميع هذه المنتجات في البلدان المتقدمة. ومع ذلك، لا يوجد دليل مباشر، في بعض القطاعات الاقتصادية، على أن التعريفات الجمركية تؤثر في نقل عملية الإنتاج إلى مواقع أخرى. وينم ذلك عن وجود عوامل أخرى قد تكون أكثر أهمية (إلى جانب السياسات التجارية).

٢٧- ولبيان الأهمية النسبية للسياسات التجارية مقابل مُحدّدات أخرى في المشاركة في سلاسل الإمداد العالمية، يعرض الجدول ٦ بعض مؤشرات السياسات التجارية مقابل السياسات الاقتصادية الأخرى (جُمعت في مؤشر لبيئة الأعمال التجارية)، وفقاً لمجموعات البلدان المتفاوتة في الدخل.

الجدول ٦

السياسة التجارية وبيئة الأعمال التجارية، وفقاً لمجموعات البلدان المتفاوتة في الدخل

مجموعة البلدان	التعريفات المفروضة		
	على المنتجات	التعريفات المفروضة	مؤشر بيئة الأعمال
	المصنعة والمنتجات النهائية (نسبة مئوية)	على المنتجات الوسيطة (نسبة مئوية)	التجارية (الأقل هو الأفضل)
البلدان المرتفعة الدخل	٠,٩٥	٠,٢٥	٢٤,٢٣
البلدان المتوسطة الدخل	١,٥٠	١,٣٧	٨٣,٤٧
البلدان المنخفضة الدخل	٣,١٩	٣,٢٢	١٢٣,٥٨
أقل البلدان نمواً	٢,٥٩	٤,١٧	١٣٨,٣٩

المصدر: حسابات أجرتها الأونكتاد استناداً إلى قواعد بيانات نظام الحل العالمي للتجارة المتكاملة/نظام التحليلات والمعلومات التجارية.

٢٨- وثمة مؤشران لهما تأثيرات على السياسة التجارية العامة، هما: التعريفات الجمركية المطبقة فعلياً على المنتجات الوسيطة، والتعريفات الجمركية المطبقة على المنتجات النهائية. وثُقّاس بيئة الأعمال التجارية العامة بمؤشر البنك الدولي المتعلق بسهولة ممارسة الأعمال التجارية. ويمثل هذا المؤشر مقياساً لجوانب مختلفة تؤثر في بيئة الأعمال التجارية، بما في ذلك اللوائح التجارية المتعلقة ببدء العمل التجاري، ومباشرة إجراءات تراخيص البناء، وتسجيل الممتلكات، والحصول على قروض، وحماية المستثمرين، ودفع الضرائب، وإنفاذ العقود، وإغلاق العمل التجاري. ورغم أن هذه المؤشرات تتحسن عادة بزيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، فإنها أيضاً ترتبط ارتباطاً إيجابياً بالمشاركة في سلاسل الإمداد العالمية.

ويلاحظ أن البلدان ذات الاقتصادات الأكثر اندماجاً في سلاسل الإمداد العالمية عادة ما تنتهج سياسات تجارية أكثر انفتاحاً، وتواجه قيوداً أقل في الوصول إلى أسواق البلدان المرتفعة الدخل (التي تمثل المواقع الرئيسية للشركات الرائدة)، وتتوافر لديها بيئة مواتية للأعمال التجارية. والسبب وراء هذا الارتباط هو أن فعالية النماذج التجارية التي تركز عليها سلاسل الإمداد العالمية تعتمد اعتماداً كبيراً على المتغيرات المذكورة آنفاً.

٢٩ - وعلى الرغم من الأهمية التي يكتسبها كل من السياسات التجارية والبيئة المواتية للأعمال التجارية في تهيئة الظروف التي تمكن البلدان من الاندماج في سلاسل الإمداد العالمية، فإن ثمة تفاوتاً في الأهمية النسبية لكل منهما. ويبين الجدول ٧ الدور الذي تؤديه السياسات التجارية التقليدية بالمقارنة مع بيئة الأعمال التجارية^(٨). ويظهر هذا الجدول تزايد المشاركة في سلاسل الإنتاج العالمية (تقاس بتزايد التجارة في المنتجات الوسيطة) التي يمكن لمجموعة من البلدان الحصول عليها يجعل سياستها تتمشى مع المستوى الذي بلغته مجموعة أخرى من البلدان.

الجدول ٧

أهمية السياسة التجارية التقليدية مقابل البيئة العامة للأعمال التجارية

تزايد التجارة (كنسبة مئوية) بسبب حدوث ما يلي:			
تغير في التعريفات		تغير في التعريفات	
المطبقة على السلع		المطبقة على	
المصنعة والنهائية		المنتجات الوسيطة	
تغير في السياسات		تغير في مؤشر بيئة الأعمال التجارية	
بلدان الدخل المتوسط - الدخل المرتفع	٢,٦	٤,٨	٤٠,٧
بلدان الدخل المنخفض - الدخل المتوسط	٧,٩	٧,٩	٢٧,٦
أقل البلدان نمواً - البلدان ذات الدخل المتوسط	٥,١	١٣,١	٣٧,٧

المصدر: حسابات أمانة الأونكتاد.

٣٠ - وبخفض تكاليف التجارة، تسهم شروط الوصول إلى الأسواق بشكل أكثر انفتاحاً في إدماج البلدان في سلاسل الإمداد العالمية. غير أنه بالنظر إلى المستوى المنخفض بالفعل للتعريفات المطبقة فعلياً، فعادة ما تكون الميزة الإضافية التي تتيحها زيادة تحرير التجارة من خلال التدابير الانفرادية أو المفاوضات المتعلقة بالوصول إلى الأسواق ميزة غير كبيرة. فبالنسبة إلى البلدان المنخفضة الدخل، على سبيل المثال، فإن من شأن خفض التعريفات المطبقة على المنتجات الوسيطة من المتوسط الحالي الذي يبلغ ٣,٢٢ في المائة إلى ١,٣٧ في المائة (وهو مستوى مماثل لما هو مطبق في البلدان المتوسطة الدخل) أن يزيد من تجارتها في المنتجات

(٨) تقدر المشاركة في سلاسل الإنتاج العالمية على أساس الاقتصاد القياسي باستخدام معادلة الاستقطاب بالعينة. ويبرز الجدول ٧ الأثر على المشاركة في سلاسل الإمداد العالمية (وتقاس على أنها تجارة المنتجات الوسيطة) الناشئ عن التغير في السياسات التجارية وتحسن بيئة الأعمال التجارية.

الوسيلة بنسبة تبلغ حوالي ٨ في المائة. وينجم أثر مماثل عن تحسن فرص الوصول إلى الأسواق (خفض التعريفة التي تفرض على منتجاتها النهائية والمصنعة من ٣,١٩ في المائة إلى ١,٥ في المائة). كما يبدو أن البلدان المتوسطة الدخل والبلدان المنخفضة الدخل قادرة على إحداث آثار تجارية مماثلة من خلال تحسين أداء المناطق القائمة لتجهيز الصادرات وزيادة كفاءة إدارة النظم المطبقة رسمياً في مجال استرداد الرسوم الجمركية من أجل إلغاء أو خفض التعريفات على المدخلات التي تستوردها المؤسسات التجارية ذات التوجه التصديري.

٣١- ومن جهة أخرى، من شأن تحسن بيئة الأعمال التجارية تحسناً كبيراً أن يسفر عن آثار إيجابية للغاية على نمو تجارة المنتجات الوسيطة، ولا سيما بالنسبة إلى البلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل (البلدان النامية وكذلك البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية).

٣٢- وتمثل التعريفات أدوات للسياسات التجارية التقليدية القائمة على التسعير، في حين أن التدابير غير التعريفية يمكن أن تزيد أيضاً تكلفة المعاملات التجارية ومن ثم فهي تؤثر على مدى اندماج الشركات والبلدان في سلاسل الإمداد العالمية. وعلى الرغم من أن الشركات الرائدة تستوعب في معظم الأحيان تكاليف المعلومات المتعلقة بالحوافز التجارية غير التقليدية، فإن بعضاً من هذه الحوافز يؤدي إلى زيادة إجمالي تكاليف نقل البضائع على امتداد السلسلة.

٣٣- وبصفة خاصة، فإن التدابير غير التعريفية مثل المعايير واللوائح التقنية، ونظم تقييم الامتثال، وقواعد المنشأ المعقدة، والإعانات، والأنظمة المالية والاستثمارية التقييدية ذات الصلة بالتجارة التي تحمي الصناعات المحلية من المنافسة الأجنبية، تتسم اليوم بقدر أكبر من الأهمية النسبية والمتزايدة التأثير على المشاركة في سلاسل الإمداد العالمية. وقد لوحظ أن إزالة هذه الحوافز بوسائل منها مثلاً تعميق الاندماج عن طريق اتفاقات التجارة التفضيلية الإقليمية^(٩) يؤدي إلى تضاعف حجم التجارة في المنتجات الوسيطة فيما بين أطراف هذه الاتفاقات^(١٠). وفي الوقت الحاضر، تتضمن جميع اتفاقات التجارة التفضيلية تقريباً تدابير لتيسير التجارة وتوفير المساعدة التقنية. وتيسر هذه الاتفاقات نقل مواقع عمليات الإنتاج بإزالة الحوافز التي تعترض التجارة فيما وراء الحدود^(١١).

٣٤- غير أنه مع تحول عدد متزايد من البلدان - النامية والمتقدمة على حد سواء - نحو تجارة أكثر تحرراً من خلال اتفاقات التجارة التفضيلية الإقليمية، فإن الميزة النسبية التي تتيحها

(٩) يشير مصطلح "اتفاقات التجارة التفضيلية" المستخدم في هذه الورقة إلى جميع أنواع اتفاقات التجارة التفضيلية، بما في ذلك اتفاقات التجارة الحرة الثنائية.

(١٠) تستند هذه النتائج إلى تقديرات الاقتصاد القياسي حيث تنعكس الآثار الناجمة عن اتفاقات التجارة الحرة في متغير افتراضي.

(١١) ومع ذلك ينبغي، من منظور اقتصادي، اعتبار اتفاقات التجارة التفضيلية صكوكاً لا ترقى إلى المستوى الأمثل، بالنظر إلى أن الإبقاء على الحوافز مفروضة على البلدان غير الأعضاء (في حين أنها تسمح بالتجارة الحرة بين البلدان الأعضاء) قد يعوق التوسع "الطبيعي" للتخصص القائم على التجزئة عبر البلدان.

السياسات التجارية المنفتحة لا تكفي لجعل بلد من البلدان موقع جذب تتحول إليه عمليات الإنتاج العالمية^(١٢). وقد تنطوي السياسات الاقتصادية، التي تحد من إجمالي تكاليف الأعمال التجارية أو تقلل إلى أدنى حد ممكن من المخاطر الناجمة عن العلاقات التجارية الدولية، على أهمية أكبر في تيسير سبل الاندماج في سلاسل الإمداد العالمية. ومن ثم فإن من الضروري انتهاز سياسات ترمي إلى تحسين الهياكل الأساسية ذات الصلة بالتجارة، وزيادة التنافس في مجال الخدمات المتصلة بالتجارة، وتيسير الأعمال التجارية الناشئة، وضمان سيادة القانون وإنفاذ العقود، وتقديم الحوافز الضريبية وغيرها من الحوافز للشركات الأجنبية.

٣٥- وبالإضافة إلى ذلك، فإن فعالية المؤسسات الحكومية وقدرتها على تنفيذ السياسات تشكّلان عنصرين بالغين الأهمية. كما أن سلاسل الإمداد العالمية تنطوي في كثير من الأحيان على استثمارات طويلة الأجل تتطلب بالمثل التزام الحكومات على المدى الطويل بانتهاز سياسات مستقرة ويمكن التنبؤ بها. فعلى سبيل المثال، فإن عدم الاستقرار السياسي وما ينجم عنه من عدم استقرار السياسات الحكومية يضر بتحول الشركات المحلية إلى شركات توريد موثوق بها في سلاسل الإمداد العالمية. وتشير تقديرات الاقتصاد القياسي إلى أن تحسين فعالية الحكومات في البلدان المنخفضة الدخل لتجاري فعالية البلدان المتوسطة الدخل يزيد من صادرات البلدان المنخفضة الدخل من المنتجات الوسيطة بحوالي ٥٠ في المائة.

٣٦- وترتبط الأهمية الأكبر التي تكتسبها بيئة الأعمال التجارية وفعالية الحكومات بالنسبة إلى سلاسل الإمداد العالمية ارتباطاً مباشراً بزيادة تطور هذه السلاسل وسعيها لتحقيق الكفاءة. وتمتاز سلاسل الإمداد العالمية بطبيعة تنافسية شديدة لأسباب منها أنها تستفيد من إمكانية توطيد العمليات بسبب انخفاض تكاليف العمالة، بل إن ذلك يرجع بشكل خاص لكون هذه القدرة التنافسية تصدر عن إدارة متطورة للسلسلة. ويبدو أن أغلبية سلاسل الإمداد العالمية الحديثة تعتمد اعتماداً أكبر على القدرة على نقل السلع بصورة مستمرة ومأمونة واقتصادية، بدلاً من الاعتماد على انخفاض تكاليف العمالة.

٣٧- وفي هذا الصدد، يشكل عنصر التزام أحد الجوانب الرئيسية التي تميز سلاسل الإمداد العالمية - تدفق السلع إلى السلاسل ومنها في عملية تجري في الوقت المناسب بحيث لا يُحتفظ إلا بالحد الأدنى من المخزونات المكلفة^(١٣). إلا أنه عندما يكون مستوى المخزونات متدنياً وتحدث مشكلة في مركز من مراكز الإنتاج، سرعان ما تنتشر هذه المشكلة على امتداد السلسلة بأكملها مع تضاعف حجم التكاليف. وكثيراً ما تكون سلاسل الإمداد العالمية هشة وعرضة للفشل مثلها مثل أضعف مورديها. ومن ثم فإن من الأهمية بمكان أن

(١٢) Fugazza and Nicita (2011).

(١٣) من النادر وصول المخزونات إلى الحد الأمثل وهي مكلفة في معظم الأحيان. ويؤدي هذا الوضع إلى استخدام الشركات الرائدة لموردين جديرين وموثوق بهم بدلاً من الاعتماد على موردين أقل تكلفة ولكن لا يمكن الوثوق بهم.

تكون جميع الأطراف الفاعلة في إحدى السلاسل أطرافاً موثوقاً بها بشكل كامل. وتجري في الممارسة العملية موازنة بين موثوقية الموردين وتكاليف الإنتاج.

٣٨ - وبوجه عام، كلما تزايدت كثافة المعرفة في إنتاج منتج من المنتجات، تزايد اعتماد سلاسل الإمداد العالمية على مُوردين متخصصين وموثوق بهم. وهذا هو أحد الأسباب التي تجعل عمليات معظم المؤسسات التجارية في أقل البلدان نمواً تنحصر في أجزاء السلاسل ذات القيمة المضافة المنخفضة، كما تجعلها تنشط في القطاعات ذات السلاسل الأقصر والأقل كثافة في استخدام التكنولوجيا (مثل قطاعي صناعة الملابس وصناعة الأغذية الزراعية).

٣٩ - ويشكل الغياب النسبي للمؤسسات المتوسطة والكبيرة مشكلة أخرى من المشاكل التي تعوق مشاركة البلدان النامية في سلاسل الإمداد العالمية. وتواجه المؤسسات الصغيرة الحجم في أغلب الأحيان عقبات إضافية تجعل من دخولها إلى سلاسل الإمداد العالمية أمراً صعباً. فعلى سبيل المثال، فإن هذه السلاسل تتطلب استثمارات تضمن إتمام عمليات الشحن في حينها وتوفير الأجزاء والمكونات العالية الجودة. وتعد الصعوبات التي تعترض الاستثمار في القدرات الإنتاجية والتجارية أحد الأسباب التي تجعل المؤسسات الصغيرة الحجم تبقى في معظم الأحيان حبيسة عملية الإنتاج ذات القيمة المضافة المنخفضة مع ضالة الفرص المتاحة أمامها للارتقاء على امتداد سلسلة القيمة^(١٤). والأهم من ذلك أن المؤسسات الصغيرة الحجم تعاني من أوضاع غير مواتية لأنها لا تمتلك إلا نادراً، للخبرة الإدارية التي تمكنها من التصدي للمشاكل المعقدة التي تنطوي عليها إدارة سلاسل الإمداد العالمية. ويضاف إلى ذلك أن المؤسسات الصغيرة الحجم لا تورّد في أغلب الأحيان إلا لشركة رائدة واحدة، مما يؤدي إلى إضعاف دينامية روح المبادرة في تنظيم المشاريع وجعلها هشة أمام الصدمات.

٤٠ - ويشكل توافر اليد العاملة الماهرة عنصراً أساسياً في عملية الاندماج في سلاسل الإمداد العالمية. ويتطلب إنتاج السلع للأسواق الدولية - من خلال التوريد لإحدى سلاسل الإمداد العالمية - توافر قوة عاملة ماهرة تمتلك خبرات تقنية وإدارية فضلاً عن الخبرة في مجال تنظيم المشاريع. ولذلك فإن ثمة حاجة، من منظور سياساتي، للاستثمار في تنمية المهارات والقدرات البشرية، وفي الخدمات القائمة على المعارف. كما أن من المهم إتاحة حصول اليد العاملة الأجنبية المؤهلة على تصاريح عمل بحيث يمكن استيراد المهارات الأساسية المفقدة.

٤١ - وأخيراً، ففي الحالات التي تمتلك فيها الشركة الرائدة جزءاً من سلسلة الإمداد العالمية، تشكل السياسة الضريبية محدداً من المحددات الهامة في توطيد الإنتاج. ويتبين من خلال النظر في الاختلافات الضريبية القائمة بين البلدان أن الشركات الرائدة تساهم أيضاً في استخدام سلاسل الإمداد بأكفأ صورة على أساس الكفاءة الضريبية.

(١٤) Lim and Kimura (2010).

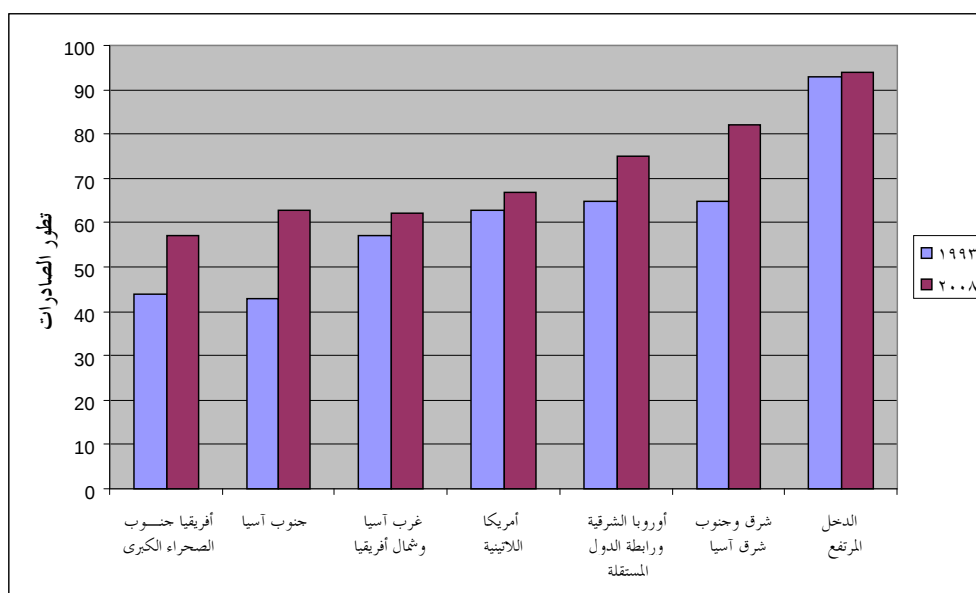
خامساً - التقدم على امتداد سلسلة القيمة

٤٢- على الرغم من أن المشاركة في سلاسل الإمداد العالمية قد ساعدت عدداً من البلدان النامية على توسيع نطاق الصناعات الموجهة نحو التصدير، فإن القيمة المضافة من خلال هذه الأنشطة لم تشهد، في العديد من الحالات، زيادة ملحوظة مقارنة بالسلع الأساسية المصدرة في السابق. ومن المطلوب حدوث تحسن للمستوى الصناعي أو مستوى عمليات التجهيز من أجل التقدم على امتداد سلسلة القيمة. ويعرّف جيريفي وهومفراي وستورجيون (٢٠٠٥) تحسن المستوى الصناعي بأنه "العملية التي تتيح للأطراف الفاعلة الاقتصادية - الدول والشركات والعمال - الانتقال في شبكات الإنتاج العالمية من الأنشطة ذات القيمة المنخفضة إلى أنشطة ذات قيمة عالية نسبياً".

٤٣- ويوضح الشكل ٤ تطور الصادرات الآتية من البلدان المرتفعة الدخل ومن ست مناطق نامية في الفترة الممتدة ما بين عامي ١٩٩٣ و٢٠٠٨^(١٥). ويدل تزايد تطور الصادرات على حدوث تحسن في مستوى التعلم والمستوى الصناعي في المنطقة المصدرة.

الشكل ٤

تطور الصادرات



المصدر: حسابات أمانة الأونكتاد.

(١٥) يقاس التطور الإجمالي لصادرات أحد البلدان بمؤشر كثافة عوامل الكشف، وهو مؤشر وضعه كادوت وشيروتوري وتيمورشودور (٢٠١٠)، ويربط هذا المؤشر بين مستويات تطور المنتجات ووفرة موارد البلدان المصدرة.

٤٤ - وقد شهد معظم المناطق تحسناً في مستوى عمليات التجهيز وإن يكن بدرجات متفاوتة. وقد حققت أمريكا اللاتينية وأوروبا الشرقية وشرق وجنوب شرق آسيا في عام ١٩٩٣ مستويات متماثلة بوجه عام في مجال تطور الصادرات. وبحلول عام ٢٠٠٨، كان مستوى تطور الصادرات قد ارتفع في جميع هذه المناطق، غير أن التحسن الأكبر حدث في منطقة شرق وجنوب شرق آسيا. وبالمثل، كان متوسط مستويات تطور الصادرات في عام ١٩٩٣ متشابهاً بين بلدان جنوب آسيا وبلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، غير أن مستوى تطور صادرات جنوب آسيا كان أعلى بكثير بحلول عام ٢٠٠٨. وعلاوة على ذلك، استطاع بعض من هذه البلدان رفع مستوى تطور صادراتها عن طريق تحويل الصناعات الموجهة نحو التصدير (كأجزاء من سلاسل الإمداد العالمية) من صناعات تقوم على استخدام المواد الخام والتصنيع الذي يعتمد على التكنولوجيا البسيطة (صناعات الأغذية الزراعية، والملابس، والأحذية وغيرها) إلى صناعات تغطي عليها الصادرات التي تستخدم التكنولوجيا المتوسطة.

٤٥ - ومن المسائل السياسية الهامة ما يتمثل في معرفة الأسباب التي جعلت بعض البلدان النامية قادرة على النجاح في زيادة تنوع صادراتها إلى صادرات ذات قيمة مضافة ضمن سلاسل الإمداد العالمية، في حين أن بلداناً أخرى قد أخفقت في تحقيق ذلك. ويكتسي العديد من العوامل المذكورة أعلاه أهمية بالغة في هذا الصدد. فالواقع أن سياسات الاقتصاد الكلي السليمة، والبيئة المواتية للأعمال التجارية، وتنمية رأس المال البشري، والروابط الاقتصادية بالأسواق ذات الدخل المرتفع، وسياسات التنمية الاقتصادية، ووفرة الموارد الطبيعية هي جميعها عوامل تحدد نجاح أو فشل البلدان في تنوع صادراتها. ومع ذلك، فإن ثمة مسائل عديدة تبقى مطروحة^(١٦). ولمعالجة هذه المسائل، بشكل صحيح، من الضروري إجراء المزيد من البحوث وتحسين البيانات المتاحة، بما في ذلك تلك التي تتعلق بالشركات عبر الوطنية والشركات الرائدة.

٤٦ - وتُعدّ معرفة عمليات الإنتاج أحد العناصر الأساسية لتحسين المستوى الصناعي وتنوع الصادرات^(١٧). وفي حالة البلدان المتخلفة عن الركب، يجب أن تُستوعب هذه المعرفة من أماكن أخرى. ويمكن لسلاسل الإمداد العالمية أن تكون قوة فعالة في إتاحة فرص نقل التكنولوجيا وتحسين مستوى العمليات الصناعية. وقد جرت في هذا الصدد دراسة العديد من الآليات بدءاً من "الاقتراض" التكنولوجي بمطلق الحرية وانتهاءً بطائفة من الممارسات التي تشمل إصدار تراخيص التكنولوجيا، والهندسة العكسية، وإدخال المعدات والدراية العملية من

(١٦) على سبيل المثال، مسألة ما إذا كانت الهياكل الصناعية المركزة (المزيد من البحث والتطوير) أفضل من الشبكة المرنة المكونة من شركات صغيرة ومتوسط الحجم (وهو نموذج أعمال تجارية أكثر ديناميكية) (Wade, 1990). وهناك مسألة أخرى تتمثل في الدور الذي تضطلع به مناطق تجهيز الصادرات (أو المناطق الاقتصادية الخاصة)، وغيرها من الأدوات السياسية "التساهلية".

(١٧) Kimura (2007).

خلال الاستثمار الأجنبي المباشر، وتكيف الشركات مع ما تطلبه من فروع الشركات الأجنبية والبائعين من بلدان أخرى^(١٨). وتتمثل إحدى المسائل التي تحتاج إلى مزيد من الدراسة المتعمقة في معرفة الأسباب التي تجعل الشركات الرائدة في مجال سلاسل الإمداد العالمية تنقل عمليات التجهيز ذات القيمة المضافة الأعلى إلى البلدان النامية. فالأدلة تشير حتى الآن إلى أن الشركات الرائدة تميل إلى إسناد الأنشطة ذات القيمة المضافة المنخفضة (بما في ذلك عملية التجميع النهائي) إلى جهات خارجية، في حين أنها تبقى سيطرتها على المجالات التي تتميز بقيمتها المضافة الأعلى وتتركز فيها كفاءاتها الأساسية، مثل البحث والتطوير، والملكية الفكرية، والتصميم والتوزيع.

سادساً - قضايا السياسات

٤٧ - قد يشكل تمكّن أحد البلدان من المشاركة في سلاسل الإمداد العالمية دليلاً على تنامي قدرة هذا البلد الإنتاجية. وعلاوة على ذلك، فإن وجود علاقة تربط بين الشركة الرائدة في سلسلة الإمداد وبلد الشركة الموردة هو أمر من شأنه أن يعزز نقل المعارف والتكنولوجيا بل وحتى رؤوس الأموال إلى هذا البلد. وبهذه الطريقة فإن مشاركة أحد البلدان النامية في سلسلة من سلاسل الإمداد العالمية يمكن أن تُحفز نمو اقتصاده من خلال تحسين القدرة الإنتاجية. غير أن مثل هذا المستوى من المشاركة في سلسلة الإمداد العالمية ليس متاحاً، على ما يبدو، إلا للبلدان التي تمتلك بالفعل بعض القدرات الإنتاجية اللازمة؛ وتضم هذه البلدان بشكل رئيسي البلدان التي يتراوح دخلها بين المتوسط والمتوسط العالي.

٤٨ - ثم إن نقل التكنولوجيا في إطار سلسلة الإمداد العالمية ليس عملية تلقائية. فقد تفرض الشركات الرائدة - ولا سيما تلك التي تعنى بالمنتجات أو تقنيات الإنتاج أو عمليات التجهيز ذات المحتوى العالي من عناصر الملكية الفكرية - مراقبة تحدّ من استفادة الموردين المتعاقدين من الباطن من الآثار التبعية التكنولوجية والتقنية. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي مراعاة استراتيجيات الاستثمار الخاصة بالشركات عبر الوطنية. فهناك على سبيل المثال أدلة تشير إلى هيمنة الجانب المالي على معظم الفوائد التي جنتها الشركات الرائدة في الولايات المتحدة خلال الفترة الممتدة من عام ١٩٩٦ إلى عام ٢٠٠٦ (من خلال إعادة شراء الأسهم أو زيادة الأرباح) "... لرفع القيمة المضافة لحاملي الأسهم بدلاً من الاستثمار في الأصول المنتجة التي تزيد من الإنتاجية والنمو والعمالة والدخل"^(١٩). فهل بإمكان نموذج جديد للأعمال التجارية ذات المنحى

(١٨) Gereffi and Korzeniewicz (1994); Feenstra and Hamilton (2006).

(١٩) Milberg and Winkler (2009).

الاجتماعي المرتبطة بالاستثمار الأجنبي المباشر، مثل نموذج شركة غرامين - دانون المحدودة للأغذية أن يقدم رؤية مفيدة للبنية الجديدة الخاصة بسلاسل الإمداد العالمية/الإقليمية؟^(٢٠).

الإطار ٣

اندماج بنغلاديش وكمبوديا في سلاسل الإمداد العالمية في قطاع صناعة الملابس

لا تمثل أقل البلدان نمواً أطرافاً فاعلة هامة في سلاسل الإمداد العالمية إلا في قطاع صناعة الملابس. وعلى مدى العقد الماضي، أنشأ عدد كبير من المشترين العالميين للملابس - والكثيرون منهم يخدم أصحاب العلامات التجارية - مصانع للملابس الجاهزة في بعض من أقل البلدان نمواً مثل بنغلاديش وكمبوديا. وفي فترة السنوات العشر الممتدة من عام ١٩٩٧ إلى عام ٢٠٠٧، ارتفعت حصة صادرات الملابس (المصنفة في الفصليين ٦١ و ٦٢ من النظام المتناسق) من مجموع صادرات بنغلاديش من ٦٧ في المائة إلى ٧١ في المائة، ومن ٥١ في المائة إلى ٨٦ في المائة في كمبوديا. وتشير التقديرات إلى تزايد حصة كلا البلدين خلال الفترة ٢٠٠٨/٢٠٠٩. كما أظهرت صادرات الملابس من أقل البلدان نمواً في أفريقيا زيادة قوية على مدى العقد الماضي، ويرجع الفضل في ذلك إلى حد بعيد إلى حصولها على معاملة تفضيلية في الوصول إلى أسواق الولايات المتحدة بموجب قانون النمو والفرص في أفريقيا.

وقد أصبح اقتصادا بنغلاديش وكمبوديا يعتمدان اعتماداً كبيراً على العمالة في صناعة الملابس. وتستوعب هذه الصناعة في بنغلاديش حوالي ثلاثة ملايين عامل. وفي كمبوديا بلغ عدد العاملين في صناعة الملابس في عام ٢٠٠٨ حوالي ٢٨٠.٠٠٠ عامل ويُعتقد أن ١,٦ مليون شخص يعتمدون في معيشتهم على هذا القطاع. غير أن الاعتماد على صناعة الملابس يمثل أيضاً معضلة للحكومات التي تهدف على المدى الطويل إلى تحقيق تقدم اجتماعي واقتصادي يتميز بالثبات، بالنظر إلى أن القدرة التنافسية لهذه البلدان لا تتبع إلا من الأجور التنافسية. وأدى تكاليف العمل في العالم هي تلك المسجلة في بنغلاديش حيث تصل إلى ٢٢ سنتاً في الساعة؛ وتبلغ هذه الكلفة في كمبوديا ٣٣ سنتاً في الساعة، لكن الحفاظ على تنافسية الأجور يمكن أن يؤدي إلى زيادة حدة قلمل عمال صناعة الملابس الذي شهدته بنغلاديش وكمبوديا في السنة الماضية، في حين أن السماح بزيادة الأجور تمشيماً مع ارتفاع أسعار الاستهلاك - وبخاصة أسعار المواد الغذائية - قد يتسبب في مخاطر تؤدي إلى هجرة الجهات المشترية ضمن سلسلة الإمداد العالمية إلى بلدان موردة أخرى. وعلاوة على ذلك، فقد أبرز الانكماش الذي أصاب الاقتصاد العالمي مؤخراً هشاشة أقل البلدان نمواً التي تعتمد اعتماداً كبيراً على صادرات الملابس. ففي خلال سنة اعتباراً من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، انخفض عدد المصانع العاملة في كمبوديا من ذروة بلغت ٣١٣ إلى ٢٤١ مصنعاً، وتقلصت الطاقة التشغيلية للمصانع المتبقية إلى حدود تتراوح ما بين ٦٠ إلى ٧٠ في المائة. وسُرح حوالي ٢١ في المائة من مجموع القوة العاملة دون حصولها في بعض الأحيان على تعويضات.

(٢٠) لا توجد في نموذج "الأعمال التجارية ذات المنحى الاجتماعي" خسائر أو أرباح. إذ يعاد استثمار جميع الأرباح التي تتحقق من أنشطة الأعمال التجارية، بغية زيادة القدرة الإنتاجية والقدرة في جانب العرض.

ويتمثل أحد التحديات الرئيسية التي تواجه أقل البلدان نمواً في ضرورة زيادة القدرة التنافسية الإجمالية في صناعة الملابس، أي في مجالات الإنتاجية وجودة المنتجات والموثوقية من حيث مراعاة المهل المحددة للإمداد. وفيما يتعلق بالإنتاجية وجودة المنتجات، فإن بناء القدرات الإدارية للمديرين المحليين واستبدال مديري المصانع الأجانب في نهاية المطاف بمديرين محليين قد يؤدي إلى تحسين التواصل في مكان العمل، ويزيد في الوقت نفسه من تحفيز العمال مع وجود آفاق أفضل للترقي. ومن الضروري أيضاً تحسين القدرة على التواصل المادي مع الأسواق العالمية. وقد كشف مؤشر الأونكتاد لربط خطوط النقل البحري النظامي أن ترتيب أقل البلدان نمواً بلغ في المتوسط ١١١ في عام ٢٠١٠ مقارنة بالترتبة ٧٨ للبلدان النامية الأخرى. ويبدو أن شركات النقل البحري بالحاويات لا تميل إلى تقديم الخدمات من وإلى موانئ أقل البلدان نمواً وذلك بسبب انخفاض حجم تجارتها الوطنية ونوعية هذه الموانئ التي تتسبب بتدني مستوى جاذبيتها في مجال إعادة الشحن وعبور البضائع.

٤٩ - وفيما يتعلق بالبلدان المنخفضة الدخل، فقد يُنظر إلى مشاركتها كطرف في سلاسل الإمداد العالمية على أنها الوسيلة الأسرع التي تمكنها من الاندماج في التجارة العالمية في السلع المصنوعة والخدمات. ومع ذلك فإن أجزاء سلسلة الإمداد العالمية التي غالباً ما تشارك فيها البلدان المنخفضة الدخل تقتصر على القسم السفلي من سلم القيمة المضافة مع انخفاض حاجز دخولها إلى الأسواق؛ وهي تمثل منتجات تنطوي على الاستخدام الكثيف لليد العاملة ومتطلبات تكنولوجية بسيطة وانخفاض تكلفة الإنشاء، مثل صناعة تجميع الملابس الجاهزة والصناعات التحويلية البسيطة (الإطار ٣). وكثيراً ما تؤدي قلة الحواجز المفروضة على الدخول إلى الأسواق إلى تنافس على خفض الأسعار فيما بين البلدان الموردة. ونتيجة لذلك فقد لوحظ على مدى العقد الماضي تراجع في معدلات التبادل التجاري القائمة على المقايضة في البلدان المنخفضة الدخل^(٢١). ومن المشاكل المطروحة أيضاً مسألة العلاقات التي تربط بين الشركات الرائدة والموردين والتي تكون في الكثير من الأحيان غير متينة أو غير مستقرة. فالشركات الرائدة تستفيد من المنافسة الشديدة فيما بين العديد من الموردين الذين لا يكادون يختلفون عن بعضهم، وتختار منهم الجهات التي تلي متطلباتها على المدى القصير. وقد لاحظ الكثير من الباحثين الآثار السلبية المحتملة لهذه العقود غير الأكيدة، ولا سيما على سوق العمالة المحلية^(٢٢).

٥٠ - ويتمثل التحدي الذي يواجه الموردين والحكومات في البلدان المنخفضة الدخل في ضرورة تحويل التراجع المسجل في صافي معدلات التبادل التجاري القائم على المقايضة إلى زيادة في "الدخل" الناشئ عن التبادل التجاري من خلال زيادة حجوم الصادرات (أي زيادة

(٢١) Kaplinsky (2005).

(٢٢) Bergin, Feenstra and Hanson (2008)، وقد لوحظ على سبيل المثال أن صناعات تجهيز الصادرات في المكسيك ترتبط بالتقلبات التي تحصل في الولايات المتحدة نتيجة نقل المشاريع إلى الخارج، وبالتقلبات في مجال العمالة.

حصتها السوقية مقارنة بحصة الجهات المنافسة) أو عن طريق تحقيق نمو في معدلات التبادل التجاري المعدلة بغرض تحسين مستوى إنتاجية الصادرات - أي زيادة الإنتاجية.

٥١ - ومن الضروري لكل جهة موردة محلية تريد إقامة علاقة أمتن مع الشركة الرائدة أن تتفوق على منافسيها في الصناعة من حيث انخفاض التكلفة وجودة المنتجات وسرعة التسليم والموثوقية. وقد يؤدي هذا "الارتقاء بمسئوليات التجهيز" إلى جعل الموردين يتحولون أكثر فأكثر نحو أجزاء ذات قيمة مضافة أعلى في سلسلة الإمداد العالمية، ومن ذلك مثلاً التحول من الإنتاج الكبير الموحد إلى إنتاج مخصص محدد الهدف أو إنتاج يلبي احتياجات محددة أخرى.

٥٢ - وتواجه الشركات في البلدان المنخفضة الدخل في أغلب الأحيان المزيد من الحواجز التي تعوق رفع مستويات العمليات والمنتجات. وقد يؤدي الدعم الحكومي دوراً في هذا الشأن، ولا سيما فيما يتعلق بالمحالات التالية: (أ) سياسات تشجيع الاستثمار لجذب المزيد من المشترين (الشركات الرائدة)؛ (ب) الحد من الحواجز التعريفية وغير التعريفية المفروضة على مدخلات الإنتاج المستوردة؛ (ج) رفع مستوى كفاءة الإمداد من خلال تحسين بيئة الأعمال التجارية والنقل واللوجستيات والتثقيف والتدريب؛ (د) ضمان وجود التزامات طويلة الأجل على صعيد السياسات (وبخاصة السياسات التجارية والمالية) من أجل التقليل إلى أدنى حد ممكن من المخاطر التي قد تتعرض لها المؤسسات الأجنبية والعلاقات التجارية.

٥٣ - وتظهر أيضاً عوامل غير سياساتية ضمن محددات نجاح عمليات الارتقاء بمستويات عمليات التجهيز والمنتجات. وتتضمن هذه العوامل ما يلي: (أ) طول سلسلة القيمة حتى المنتج النهائي (أو عمق قطاع التصنيع)، أي عدد الأجزاء والمكونات التي يتعين الانتقال إليها؛ (ب) خصائص المنتج (موحد أو متميز)؛ (ج) بنية سلسلة الإمداد العالمية (تقوم على السوق أو غير مرنة - انظر الإطار ١)؛ (د) اهتمام الشركة الرائدة بدعم رفع مستوى المنتجات (من خلال نقل التكنولوجيا/ضخ الأموال)؛ (هـ) حالة السوق (المنافسون، هل أصبحت سلاسل الارتقاء في السوق شاغرة أم لا، إلى غير ذلك)، (و) الميزة النسبية، بما في ذلك الأصول المستهلكة على المستوى الجغرافي و/أو السكاني (وكمثال على ذلك القرب من سوق كبيرة، وامتلاك سوق محلية كبيرة). وعلى حد تعبير السيد روب ديفيز، وزير التجارة والصناعة في جمهورية جنوب أفريقيا، فإن: "تحديد التدخلات المشتركة بين القطاعات واختيارها يستند إلى تحديد المعوقات الأولية التي تشمل معظم هذه القطاعات وعمليات "اكتشاف الذات" المشتركة بين القطاعات. وتجمع هذه الأخيرة بين البحوث المتصلة بالاتجاهات الدولية والمحلية، والتشاور مع أصحاب المصلحة الرئيسيين (ولا سيما دوائر

الأعمال والعمال)، وتصميم السياسات والأدوات المتصلة بالشروط الملائمة والاستعراض الدوري والتكيف^(٢٣).

٥٤ - ويكتسي حجم البلد بأهمية كبيرة في سلاسل الإمداد العالمية. فالسوق المحلية الكبيرة تجتذب بنفسها الشركات الأجنبية لإرساء قاعدة لها ومن ثم توطئ بعض الأجزاء أو الأجزاء الرئيسية من سلاسل إمدادها العالمية مستهدفة في ذلك بحالي الصادرات والاستهلاك المحلي على حد سواء. أما البلدان النامية الأصغر فليس لديها الكثير من التأثير الذي يمكنها من إقامة صلات تربطها بالشركات الرائدة. ويكمن أحد الحلول بالنسبة لهذه البلدان في الدخول أيضاً إلى أسواق جديدة - وتحديد الأسواق الإقليمية (المجاورة) - بالإضافة إلى الجهود التي تبذلها من أجل الاندماج في سلاسل الإمداد العالمية.

٥٥ - وتشير دراسة صدرت عن الأونكتاد مؤخراً إلى أن صادرات أقل البلدان نمواً في آسيا إلى البلدان النامية الأخرى - وهي في معظمها من البلدان المجاورة لها - قد بلغت مستويات أعلى من حيث كثافة عوامل الإنتاج^(٢٤). وهذا يعني أن التجارة بين بلدان الجنوب، ولا سيما في إطار منطقة من المناطق، قد يوفر بعض فرص الارتقاء البديلة للبلدان المنخفضة الدخل. ويمكن أيضاً للحكومات في منطقة من المناطق أن تتعاون مع بعضها البعض في مجال تحسين مستوى تدفق المعلومات عن الأسواق فيما يخص صناعة معينة/قطاع معين (مثل تجهيز المنتجات الزراعية)، أو في إقامة مختبر إقليمي لتقييم جودة المنتجات. وقد ينطوي التعاون الإقليمي أيضاً على فوائد تشمل مجال أنشطة البحث والتطوير المتعلقة بالمنتجات والخدمات التي تلائم إلى حد كبير طلب المستهلكين على المستوى الإقليمي (الذين يقل دخلهم المتاح للاستعمال كثيراً عن دخل المستهلكين في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي)، مع إدخال عناصر تكنولوجية جديدة.

٥٦ - وكثيراً ما يعتبر بعد المسافة أحد المحددات الرئيسية لتكاليف التجارة ومن ثم لمشاركة البلدان في سلاسل الإمداد العالمية أيضاً. ومع ذلك، فالمسافة في حد ذاتها ليست هي التي تعوق التجارة على نحو مباشر، وإنما تعوقها تكاليف النقل ومدى الربط بشبكات النقل، وهي بدورها ترتبط بمدى السهولة التي تتم بها تجارة السلع. وقد خلصت دراسة أجراها الأونكتاد عن منطقة البحر الكاريبي إلى أن بعد المسافة يقدم تفسيراً لحوالي ٢٠ في المائة من الفروق المسجلة في أجور الشحن البحري، في حين أن عاملي المنافسة فيما بين شركات النقل البحري النظامي ووفورات الإنتاج الكبير يؤثران تأثيراً شديداً على أجور الشحن. وفي حالة وجود خمس شركات نقل أو أكثر تتنافس على تقديم الخدمات المباشرة، فإن أجور الشحن تنخفض بمقدار الثلث مقارنة بالحالة التي توجد فيها أربع شركات أو أقل من شركات تقديم

(٢٣) متاح على الموقع:

<http://www.miem.gub.uy/portal/agxppdwn?5,10,431,O,S,0,6379%3BS%3B1%3B263>,

(٢٤) UNCTAD (2010c).

الخدمات. ويدل هذا المثال على أن التحرير الاستراتيجي لخدمات النقل من خلال تأثيره على التنافس ووفورات الإنتاج الكبير يمكن أن يكون له أثر هام قد يكون حاسماً في بعض الحالات، على إقامة علاقات تجارية إقليمية وعلى المشاركة في سلاسل الإمداد العالمية^(٢٥).

٥٧- وتُعدّ الهياكل الأساسية والخدمات، بالإضافة إلى تيسير التجارة والإجراءات الجمركية الحديثة، شرطاً لا غنى عنه بالنسبة لكل من القدرة التنافسية للصادرات ومشاركة البلدان في سلاسل الإمداد العالمية. ومع اتساع نطاق شبكات النقل العالمية وضخامة حجم السفن ونمو حركة النقل بين الموانئ، فإن العديد من أقل البلدان نمواً لا تزال في مواقع خلفية ولم تلتحق بالركب فيما يتعلق بفرص الحصول على خدمات النقل البحري. وفي حين أن الشبكة الدولية للشحن البحري تشهد توسعاً على المستوى العالمي، فإن عدد شركات النقل البحري في الكثير من أقل البلدان نمواً، وهي الشركات التي تقدم خدمات من موانئ هذه البلدان وإليها، لا يزال على حاله إن لم يكن قد تناقص. ولا يمكن للتجارة أن تنمو دون وجود روابط نقل دولية فعالة.

٥٨- وبينما يشكل تيسير التجارة والنقل بوجه عام استثماراً جيداً على المدى الطويل، فإنه لا يزال بحاجة إلى الموارد المالية. وعموماً، فقد ارتفع مستوى المساعدة التقنية والمالية المقدمة لدعم تيسير التجارة والنقل ارتفاعاً ملحوظاً خلال السنوات الأخيرة. ومع ذلك، فإن معظم هذه المساعدة الإضافية قد ذهبت إلى البلدان النامية المتوسطة الدخل، وليس إلى أقل البلدان نمواً. ويبدو أن الموارد المقدمة من الجهات المانحة تتنافس في أقل البلدان نمواً مع أولويات أخرى مثل الصحة أو التعليم. ويتطلب الكثير من الحلول العملية المتعلقة بالإصلاحات في مجال تيسير التجارة والنقل تعاوناً إقليمياً أو ثنائياً، فيما يتعلق بجملة أمور منها النقل العابر، وتوحيد المستندات، والاعتراف بالشهادات، والهياكل الأساسية للنقل، والتنسيق على مستوى المعابر الحدودية.

المراجع

- Altenburg T (2000). *Linkages and Spillovers between Transnational Corporations and Small and Medium-Sized Enterprises in Developing Countries – Opportunities and Policies*. German Development Institute.
- Bergin P, Feenstra R and Hanson G (2009). Offshoring and volatility: evidence from Mexico's maquiladora industry. *American Economic Review*. 99(4): 1664–71.
- Cadot O, Shirotori M and Tumurchudur B (2010). *Revealed Factor Intensity Indices at the Product Level*. Policy Issues in International Trade and Commodities series. UNCTAD.
- Feenstra R and Hamilton G (2006). *Emergent Economies, Divergent Paths: Economic Organization and International Trade in South Korea and Taiwan*. Cambridge University Press.
- Fugazza M and Nicita A (2011). *The Value of Preferential Market Access*. Policy Issues in International Trade and Commodities series. UNCTAD.
- Gereffi G and Fernandez-Stark K (2010). *The Offshore Services Global Value Chain*. Centre on Globalization, Governance and Competitiveness. Duke University.
- Gereffi G (1999). International trade and industrial upgrading in the apparel commodity chain. *Journal of International Economics*. Vol. 48(1). Elsevier.
- Gereffi G, Humphrey J and Sturgeon T (2005). The governance of global value chains. *Review of International Political Economy*. (12)1: 78–104.
- Gereffi G and Korzeniewicz M (1994). *Commodity Chains and Global Capitalism*. Greenwood Press.
- Hamilton G and Gereffi G (2009). Global commodity chains, market makers, the rise of demand-responsive economies. In: Bair J, ed. *Frontiers of Commodity Chain Research*. Stanford University Press.
- Jones P, Comfort D and Eastwood I (2005). Retailers and sustainable development in the UK. *International Journal of Retail Distribution Management*. Vol. 33, no. 3.
- Kaplinisky R (2005). *Globalization, Poverty and Inequality – Between a Rock and a Hard Place*. Cambridge. Polity Press.
- Kimura F (2006). International production and distribution networks in East Asia: Eighteen facts, mechanics, and policy implications. *Asian Economic Policy Review*. Japan Centre for Economic Research. Vol. 1(2).
- Lim H and Kimura F (2010). The internationalization of small and medium enterprises in regional and global value chains. ADBI working paper 231.
- Milberg W (2004). The changing structure of trade linked to global production systems: What are the policy implications? *International Labour Review*. 143 (1–2).
- Milberg W and Winkler D (2009). Financialization and the dynamics of offshoring in the U.S. SCEPA working papers 2009–5. Schwartz Centre for Economic Policy Analysis.

Tewari M (1998). Intersectoral linkages and the role of the State in shaping the conditions of industrial accumulation: A study of Ludhiana's manufacturing industry. In: *World Development*. Vol. 26, no. 8.

Sturgeon T and Gereffi G (2009). Measuring success in the global economy: International trade, industrial upgrading and business function outsourcing in global value chains. *Transnational Corporations*. Vol. 18, no. 2.

UNCTAD (2010a). *Integrating Developing Countries' SMEs into Global Value Chains*. United Nations publication. UNCTAD/DIAE/ED/2009/5. New York and Geneva.

UNCTAD (2010b). *Review of Maritime Transport 2010*. United Nations publication. Sales no. E.10.II.D.4. New York and Geneva.

UNCTAD (2010c). Summary note on dynamic exports and new exports of Asian LDCs.

UNCTAD mimeo, discussed at the UNESCAP/UNCTAD/WTO/ARTNet research workshop held in Vientiane, Lao People's Democratic Republic, October 2010.

متاحة على الموقع التالي: http://www.unescap.org/tid/artnet/mtg/tdgc_note.pdf

الأونكتاد (٢٠٠٧) - تقرير التجارة والتنمية، ٢٠٠٧. منشورات الأمم المتحدة. رقم المبيع A.07.II.D.11. نيويورك وجنيف.

UNCTAD (2006). Global value chains for building national productive capacities. TD/B/COM.3/79. 20 December.

UNESCAP (2011). Trade facilitation in Asia and the Pacific: Which policies and measures affect trade costs the most? Asia-Pacific Research and Training Network on Trade. Working paper series. No. 94. January.

Wade R (1990). *Governing the Market*. Princeton University Press.